



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Financial policy and its impact on the money supply in Iraq for the
period 1990-2020**

Researcher: Ahmed Khalaf Ibrahim
College of Administration and Economics
University of Mosul

Ahmed.khalaf6690@gmail.com

Assist. Prof. Dr. Aws Fakh Al Deen Ayub
College of Administration and Economics
University of Mosul

Awsjwejatee@uomosul.edu.iq

Abstract

This study aims to identify the extent of the impact and effectiveness of financial policy tools on the money supply through its financial tools represented in public spending, tax revenue, budget deficit or surplus, and public debt. Two approaches were used, the theoretical and the standard aspect of the study, as it included two topics. The first deals with the description and formulation of the model, as well as a description of the estimation and analysis methodology used in estimating standard models that show the impact of fiscal policy variables on the money supply based on the Eviews-12 software package. The results of the study showed the existence of an equilibrium relationship between the variables of fiscal policy as a percentage of the gross domestic product and the narrow money supply as a percentage of the gross domestic product in Iraq, which coincided in their effects and trends between the short and long terms. From the conflict of goals among them, as well as the need for the central bank to take into account the issue of focusing on the money supply, especially money in circulation, when formulating its policy in order to influence the macroeconomic variables.

Keywords: Narrow money supply, government spending, tax revenues, budget deficit or surplus, public debt.

السياسة المالية وأثرها في عرض النقد في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠

أ.م.د. أوس فخر الدين أيوب

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الموصل

الباحث: احمد خلف ابراهيم علو

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الموصل

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير وفاعلية أدوات السياسة المالية في عرض النقد من خلال أدواتها المالية المتمثلة بالإنفاق العام، الإيراد الضريبي، عجز أو فائض الموازنة، الدين العام. وقد استخدم منهجان وهما الجانب النظري والقياسي للدراسة إذ تضمن مبحثان، يتناول الأول توصيف الانموذج وصياغته فضلاً عن وصف منهجية التقدير والتحليل المتبعة في تقدير النماذج القياسية التي تبين أثر متغيرات السياسة المالية في عرض النقد بالاعتماد على حزمة برمجيات Eviews-12. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية بين متغيرات السياسة

المالية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد الضيق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق والتي تطابقت في تأثيراتها واتجاهاتها ما بين الأجلين القصير والطويل. وقد أنهى البحث بضرورة العمل على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بصورة تحد من تعارض الأهداف فيما بينها، كذلك ضرورة مراعاة البنك المركزي لمسألة التركيز على عرض النقد ولا سيما النقد في التداول عند صياغة سياسته في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الكلمات المفتاحية: عرض النقد الضيق، الإنفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية، عجز أو فائض الموازنة، الدين العام.

المقدمة

تعد السياسة المالية أحد أهم السياسات الاقتصادية المهمة التي تنتهجها الدولة من خلال استخدامها وفقاً للمجالات والابعاد التي تستدعي اللجوء إليها وعلى وجه الخصوص عند التعرض لازمات ومشاكل اقتصادية، ومن أبرز المدارس الاقتصادية التي تطرقت إليها المدرسة الكينزية بزعامه "جون مينارد كينز" الذي اعتبر السياسة المالية أداة فعالة في مواجهة الاختلالات الاقتصادية وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي. إذ تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات التي تعتمد عليها الدولة في تسيير شؤونها الاقتصادية ودفع عجلة تنميتها سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى السياسي والثقافي معتمدة في ذلك على أدواتها المتخصصة في مجال علم المالية والذي يعد علم قائم بذاته، والذي يحمل في طياته النفقات العامة، الإيرادات العامة والميزانية العامة، كون السياسة المالية قاعدة علم المالية ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة والإنفاق العام تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة ومن بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر القطاعات كافة، وبطور الدولة عرفت السياسة المالية تطورات عدة من الدور الحيادي إلى الدور التدخل في الحياة الاقتصادية.

فضلاً عن الآثار التوزيعية والتخصيصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضريبي في التأثير على الطلب الكلي، ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ضمنها التأثير على متغيرات السياسة النقدية بوصفه متغير عرض النقد، فهناك تأثير كبير بين متغيرات أدوات السياسة المالية وعرض النقد.

لتحقيق هدف البحث إلى تضمن الجزء الأول الإطار النظري والعرض المرجعي للبحث في حين تضمن الجزء الثاني الاختبارات الخاصة بالأنموذج

أولاً. أهمية البحث: تأتي أهمية البحث في معرفة مدى تأثير أدوات السياسة المالية في مؤشر عرض النقد بالمعنى الضيق للنهوض بواقع أفضل للاقتصاد والسيطرة على المشاكل التي يعاني منها العراق الذي تم اختياره كعينة للدراسة ولهذا تحاول الدراسة إبراز دور أدوات السياسة المالية واعطاء تصور واضح للاقتصاد العراقي وتحقيق جملة من الأهداف منها الاقتصادية والاجتماعية

ثانياً. مشكلة البحث: عانت العراق من عدم استقرار اقتصادي واختلالات هيكلية واقتصادية وتراجع في الأداء الاقتصادي بشكل عام وتزايد في عجز الموازنة وارتفاع في معدلات التضخم والبطالة، لذا وجب التوجه نحو سياسة أكثر فاعلية تستطيع التأثير في المتغيرات النقدية والتنسيق بين السياسات الأخرى للوصول للحل الأمثل للتأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستقرار

الاقتصادي، لذا تتمثل مشكلة البحث في مدى قدرة أدوات السياسة المالية في التأثير على متغير عرض النقد الضيق في العراق.

ثالثاً. هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل أدوات السياسة المالية وأثرها في عرض النقد في العراق

رابعاً. فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها، إن السياسة المالية المتمثلة بأدواتها المالية من الانفاق العام، والإيرادات الضريبية، وعجز أو فائض الموازنة، والدين العام ذات تأثير متباين سلبي وإيجابي في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة 1990-2020

خامساً. منهجية البحث: قسم البحث على قسمين تضمن الجزء الأول الإطار النظري والمرجعي للبحث في حين تضمن الجزء الثاني الاختبارات الخاصة بالأنموذج اعتماداً على حزمة برمجيات Eivews12

المبحث الاول: الإطار النظري والاستعراض المرجعي للبحث

المطلب الاول: مفهوم السياسة المالية: تعرف السياسة المالية بأنها استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة بوصفها وسائل للتأثير في العوامل المحددة للإنتاج الكمي (Kein, 1973: 176) كما وتعرف السياسة المالية بأنها اتباع الأدوات المالية العامة من برامج الانفاق فضلاً عن الإيرادات العامة لدفع متغيرات الاقتصاد الكلي كالتأثير المحلي الإجمالي والتشغيل والاستثمار نحو تحقيق الأهداف المرجوة، ويعرف آخرون السياسة المالية بأنها تشغيل النفقات العامة والإيرادات العامة للتأثير في الاقتصاد القومي (عبد اللطيف، ٢٠١٧: ٥) كما تعرف السياسة المالية بأنها على هيئة برنامج عمل مالي تتخذه الحكومة بناءً على قرارات رشيدة ومدرسة تضعها في بداية السنة المالية وتستخدم الإيرادات العامة والنفقات العامة، فضلاً عن القروض العامة وذلك لتحقيق جملة أهداف منها النهوض بالوضع الاقتصادي الوطني والاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية والعمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال سياسات عدة مثل سياسة الأجور والأسعار وتجنب الآثار غير المرغوب فيها من قبل المجتمع (شليق، ٢٠١٢: ٢٢).

المطلب الثاني:

١. **النفقات العامة:** عرفت النفقات العامة بأنها مبلغ من المال يدفع من الذمة المالية للدولة أو من خزانتها أو خزانة إحدى المؤسسات التابعة لها وذلك بهدف تحقيق إشباع الحاجات العامة للمجتمع (الشريفي، ٢٠١٩: ٥٩).

٢. **الإيرادات العامة:** تتمثل بمجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء كان من أنشطتها المختلفة أو أملاكها أو من مصادر أخرى كالقروض الداخلية أو الخارجية، وذلك في سبيل تغطية الانفاق العام من خلال مدة زمنية معينة في سبيل الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية ومن هنا يتضح أن الإيرادات العامة متعددة ومتنوعة أهمها: (إيرادات أملاك الدولة، الرسوم، الغرامات، الضرائب، القروض العامة، الإعانات والمنح، الإصدار النقدي الجديد) (حمد والمجمعي، ٢٠١٨: ٣٠٠)

٣. **الموازنة العامة:** وهي توقع وإجازة إيرادات ونفقات الدولة خلال فترة زمنية قادمة ولا تعد الموازنة العامة نهائية إلا بعد التصديق عليها واعتمادها من قبل السلطة التشريعية في الدولة وإصدار القرار الخاص بها، وتقوم السلطة التشريعية بتحويل الحكومة في تنفيذ بنود الموازنة وتعد بمثابة توجيه للسياسة المالية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية (جمعة وآخرون، ٢٠٢١: ٧٧).

٤. **الدين العام:** في حالة عدم كفاية موارد مصادر التمويل المختلفة تلجأ الدولة إلى بدائل لتمويل نفقاتها وإحدى هذه البدائل تتمثل فيما تحصل عليه الدولة من القروض العامة حيث تستخدمها بوصفها مصدراً لتمويل نفقاتها، ولذا فإن الدين العام يشكل جميع الالتزامات المالية التي بمقتضاها تلتزم الدولة بدفع فوائد عليها وتتعهد بسداد اصل المبالغ المقرضة ويزداد حجم الدين العام عن طريق زيادة القروض العامة (عريش، ٢٠٢٠: ٣٥) ويأخذ نوعين هما:

أ. **الدين العام الداخلي.**

ب. **الدين العام الخارجي.**

المطلب الثالث: مفهوم عرض النقود ومكوناته: يقصد به كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالنقود المتداولة أشكال النقود كافة التي تمتلكها المؤسسات والأفراد والتي تختلف أنواعها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فضلاً عن السياقات المصرفية في المجتمعات. (ميلود، ٢٠١٧: ٣١٨) ويكون مكونات عرض النقد كالآتي:

١. **القاعدة أو الأساس النقدي (M0):** وهي عبارة عن قياس كمية العملات الورقية والمعدنية المتداولة في الاقتصاد فضلاً عن المتوفر منها على شكل احتياطات المصارف التجارية بالبنك المركزي وهو مقياس ضيق لقياس عرض النقود (العتابي، ٢٠٢٠: ١٢١).

٢. **العرض النقدي بالمعنى الضيق (M1):** يقصد به مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة والتي تتكون من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليه الودائع الجارية تحت الطلب (صاري، ٢٠١٤: ٢٣).

٣. **العرض النقدي بالمعنى الواسع (M2):** وهو مفهوم أوسع للعرض النقدي يتكون من (عرض النقد الضيق M1 مضافاً إليه اشباه النقود (الودائع لأجل) (خديجة، ٢٠١٥: ٤٦).

٤. **العرض النقدي بالمعنى الأوسع (M3):** ويشمل عرض النقد بالمعنى الواسع M2 مضافاً إليه الودائع الادخارية لدى المصارف التجارية (مباركة وفتحية، ٢٠١٩: ٧).

٥. **السيولة العامة (الاقتصادية) M4:** ويقصد بالسيولة العامة أنها العرض النقدي بالمعنى الأوسع (M3) مضافاً إليه الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة وسندات القروض التي تصدرها الحكومة (مفتاح، ٢٠٠٢: ٤٥).

المطلب الرابع: العلاقة بين السياسة المالية وعرض النقد: هناك تكاملاً قوياً وهام بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكلها العام والاستقرار الاقتصادي بشكله الخاص، إذ يرجع هذا الترابط لمكونات الطلب الكلي فيتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جانب ويتأثر بمستوى الإنفاق والضرائب وتغيراتها من جانب آخر. بالإضافة لذلك تأثيرها بطرق تمويل الفائض أو عجز الموازنة ويستوجب على ذلك ضرورة وجود التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق الأهداف بكفاءة مما تقتضي ضرورة المزج بين السياستين معاً (نجار، ١٩٩٩: ٢٣).

وبما إن العمليات المالية والنقدية هي من الوسائل الفعالة للرقابة الاقتصادية العامة، فإن من الضرورة الماسة للتنسيق بينهما، وتزداد هذه الضرورة في التداخلات الموجودة لهذين النوعين من العمليات من الدلائل النقدية المباشرة للعمليات المالية الحكومية تمويل عجز الميزانية من خلال الاقتراض المباشر أو غير المباشر من البنك المركزي، فتؤثر في سيولة الاقتصاد وأيضاً عمليات الحكومة في حوالات الخزينة أو أدوناتها وغيرها من السندات الحكومية إذ إنها عمليات ذات تأثير في أسعار الفائدة وفي أسواق السندات. كذلك قدرات البنك المركزي للتأثير في عرض النقد فتعتمد

بصوره أساسية على عمليات الحكومة الجارية. فقد تقوم الحكومة بالطلب من البنك بالعمل على استقرار سوق السندات من خلال عملياته في السوق المفتوحة، وذلك عندما تقوم الحكومة استبدال دينها قصير الأجل بآخر طويل الأجل (السيد علي، ١٩٨٤: ٤٠١). ومن جهة أخرى، فإن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يعد أمراً ضرورياً، وذلك للاختلافات بين طبيعة كل منهما: (السيد علي والعيسى، ٢٠٠٣: ٣٨٢)

١. تكون العمليات المالية ذات نطاق واسع من حيث مداها وحجمها، بينما تكون العمليات النقدية محدودة لأنها تنحصر بشكل رئيسي في القطاع المصرفي والمالي فإذا ما حدث التنسيق بين هاتين السياستين النقدية والمالية. فإن الإجراءات النقدية تكون ذات تأثير فعال كوسيلة للسياسة الاقتصادية الحكومية العامة.

٢. لأسباب قانونية ودستورية تكون التدابير المالية بطيئة ومتصلبة. بينما تكون الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبياً، مثلاً من خلال التغيرات في أسعار الفائدة أو الخصم أو نسب الاحتياطي القانوني.

٣. تميل الإجراءات المالية في تشجيع التوسع الاقتصادي وتكون أقل مقدرة على إيقاف التضخم، بينما العمليات النقدية تكون ذات أثر ضئيل لتشجيع التوسع الاقتصادي، ولكن قد تحد من الاتجاهات التضخمية بصوره فعالة، وذلك من قدرتها على الحد من قابليات الجمهور في الحصول على الائتمان المصرفي. وللاختلاف هذه الأسباب ولاختلاف طبيعة كل من السياسات النقدية والمالية، فإن من الضروري التنسيق بينهما من حيث التوقيت والاتجاه بحيث لا يمكن للسلطات التغاضي عنه، لأن ذلك يعني تقويت فرص عدة لتحقيق ما تصبوا له السلطة من أهداف.

المطلب الخامس: الاستعراض المرجعي (دراسات السابقة)

١. دراسة (مطر، ٢٠١٢): بعنوان السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة ١٩٧٠-٢٠٠٩: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم تطورات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي، اعتمدت الدراسة على عرض النقد $m1$ بوصفه متغيراً تابعاً، والإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية والموازنة العامة بوصفها متغيرات مستقلة، حيث ظهرت من خلال هذه الدراسة أن أدوات السياسة المالية لها تأثيرات مختلفة على متغير عرض النقد والنماذج القياسية المقدرة أثبتت أن كل من الانفاق العام والإيرادات العامة تلعب دوراً مهماً في التأثير على متغير عرض النقد من خلال العلاقة الإيجابية التي بينهما، على حين كان تأثير الموازنة الحكومية من حيث الفائض أو العجز بشكل أقل وبالالاتجاه نفسه.

٢. دراسة (الفتلاوي، ٢٠١٧): بعنوان السياسة المالية وأثرها في عرض النقود في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٤: اعتمدت الدراسة على عرض النقد بالمعنى الواسع بوصفه متغيراً تابعاً، والإيرادات العامة، والضرائب، والدين العام الداخلي، والنفقات العامة بوصفها متغيرات مستقلة. وأظهرت الدراسة أن الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام الداخلي ذات تأثير إيجابي على متغير عرض النقد وهي مطابقة مع منطوق النظرية الاقتصادية، أما الضرائب كان لها تأثيراً سلبياً على عرض النقد وهي مطابقة مع منطوق النظرية الاقتصادية

٣. دراسة (راضي وحامد، ٢٠١٨): بعنوان تحليل وقياس العلاقة بين عرض النقود وقواعد السياسة المالية في العراق للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٥: يهدف البحث قياس وتحليل العلاقة بين عرض النقود وقواعد السياسة المالية في الاقتصاد العراقي، يغطي بيانات للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٥. وتبين وجود

تكامل مشترك بينها على المدى البعيد وعلاقة توازنية قصيرة الأمد، ووجود أثر موجب ومعنوي من قبل قواعد العجز والدين العام والقاعدة الذهبية في الأمد الطويل وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، إلا أن إشارة معلمة قاعدة العجز في الأمد القصير لا تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية. ووجود أثر سالب ومعنوي من قبل قاعدة ضبط النفقات $\frac{Rev}{Exp}$ في الأمد الطويل وموجب ومعنوي في

الأمد القصير، إذ إن زيادة نسبة الإيرادات إلى النفقات يؤدي إلى تخفيض عرض النقود على المدى البعيد، وتوصل البحث إلى قبول فرضية البحث، إذ أوصى البحث في معالجة الخلل الهيكلي الحاصل في بنود الانفاق العام لصالح الانفاق الاستثماري المحرك لتنمية الناتج المحلي الإجمالي وتنويع القاعدة الانتاجية

تتميز الدراسة الحالية عن سابقتها باختلاف المدة الزمانية والمكانية للبحث حيث كل الدراسات الواردة تختص بجانب دولة العراق فقط أما في رسالتي الموسومة هناك تركيز إلى تجارب دولية معتمدين على التصنيف الدولي للدخل، إن هذا البحث المستل فهو جزء بسيط مقتبس بما ورد في رسالتي.

المبحث الثاني: قياس وتحليل السياسة المالية وأثرها في عرض النقد

المطلب الأول: توصيف الانموذج وصياغته: إن النموذج الاقتصادي القياسي بصيغته العامة والمطلوب تقديره وتحليله في هذه الدراسة يأخذ الشكل الآتي:

$$Y_t = F(X_{1t}, X_{2t}, X_{3t}, X_{4t}) + U_t \quad ; t=1,2,\dots,n \quad \dots\dots\dots (4.1)$$

حيث إن:

Y_t : المتغير التابع ويمثل عرض النقود بمعناه الضيق كنسبة من GDP

X_{1t} : المتغير المستقل الأول ويمثل الإنفاق العام أو الحكومي كنسبة من GDP

X_{2t} : المتغير المستقل الثاني ويمثل الإيرادات الضريبية كنسبة من GDP

X_{3t} : المتغير المستقل الثالث ويمثل عجز أو فائض الموازنة كنسبة من GDP

X_{4t} : المتغير المستقل الرابع ويمثل الدين العام كنسبة من GDP

U_t : عبارة عن متغير الخطأ في الأنموذج (١) أو ما يعرف بالمتغير العشوائي أو حد الاضطراب،

وهو يشمل جميع المتغيرات الأخرى غير المقاسة في الانموذج.

المطلب الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية لأثر متغيرات السياسة المالية في عرض النقد

أولاً. اختبار استقرارية متغيرات الأنموذج كما يبين في الجدول رقم (١)

الجدول (١): نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة لمتغيرات أنموذج العراق خلال

المدة (1990-2020)

	Original Variable (Level)		After one Difference	
	Intercept	Inter. & Trend	Intercept	Inter. & Trend
Y_t	-1.332 ^{n.s}	-1.705 ^{n.s}	-6.452***	-8.000***
	(0.601)	(0.724)	(0.000)	(0.000)
X_{1t}	-2.059 ^{n.s}	-2.740 ^{n.s}	-7.901***	-7.886***

	Original Variable (Level)		After one Difference	
	Intercept	Inter. & Trend	Intercept	Inter. & Trend
	(0.261)	(0.229)	(0.000)	(0.000)
X_{2t}	-2.598 ^{n.s}	-4.374***	-7.086***	-5.044***
	(0.104)	(0.008)	(0.000)	(0.000)
X_{3t}	-2.145 ^{n.s}	-2.172 ^{n.s}	-6.746***	-5.196***
	(0.229)	(0.487)	(0.000)	(0.000)
X_{4t}	-1.376 ^{n.s}	-3.998**	-7.740***	-5.999***
	(0.581)	(0.020)	(0.000)	(0.000)
*** significant at 1% level ** significant at 5% level n.s not significant		القيم بين القوسين تمثل القيمة الاحتمالية P-value		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (١) أن جميع متغيرات الأنموذج كانت غير ساكنة بالمستوى، ولكنها أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لكل منها، أي إن درجة تكامل كل منها هي الواحد I(1). وبذلك تتحقق شروط بناء نماذج (ARDL).
١. تقدير وتحليل العلاقة طويلة الأجل: يتبين من الجدول رقم (٢) أن الأنموذج القياسي المقدر في الأجل الطويل هو:

$$\hat{Y}_t = -15.150 + 0.590X_{1t} + 12.679X_{2t} - 0.175X_{3t} + 0.009X_{4t} \dots \dots (4.8)$$

كما يتبين أن معادلة تصحيح الخطأ (Error Correction) ستأخذ الشكل الآتي:

$$EC_t = Y_t - (0.590X_{1t} + 12.679X_{2t} - 0.175X_{3t} + 0.009X_{4t}) \dots \dots (4.9)$$

الجدول (٢): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات السياسة المالية وعرض النقد للعراق خلال المدة (1990-2020)

ARDL Long Run Form				
Dependent Variable: Y_t				
Selected Model: ARDL (1,2,3,3,3)				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Sample: 1990-2020				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	-15.14962	2.217585	-6.83158**	0.000
X_{1t}	0.589677	0.029061	20.2907**	0.000
X_{2t}	12.67893	1.003289	12.6374**	0.000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
X _{3t}	-0.175280	0.073882	-2.37243*	0.037
X _{4t}	0.008641	0.002114	4.08761**	0.002
R-squared	0.809658	Mean dependent var.		20.68893
Adjusted R-squar.	0.900069	S.D. dependent var.		11.69816
S.E. of regression	2.613978	Akaike info criterion		5.039600
Sum squared resid.	75.16170	Schwarz criterion		5.848439
F-Stat.	33.1092**	Hannan-Quinn criter.		5.286870
Sig. (F-Stat)	0.000	Durbin-Watson stat		2.278453
** significant at 1% level				
* significant at 5% level				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

يتبين من الجدول رقم (٢) الآتي:

أ. **الإنفاق الحكومي:** استناداً إلى قيمة اختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (20.2907) وقيمته الاحتمالية (0.000) والتي هي أقل من المستوى (1%) فهذا يعني أن هناك تأثير معنوي موجب للإنفاق الحكومي في عرض النقد في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%)، يعني ذلك عند زيادة نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة عرض النقد الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (0.59%) بافتراض ثبات كل من الإيرادات الضريبية، عجز الموازنة، والدين العام عند مستويات معينة. وتتفق هذه النتيجة مع منطوق النظرية الاقتصادية حيث أن النفقات العامة تعد إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدم لمعالجة العديد من المشكلات الاقتصادية في معظم البلدان ولا سيما البلدان النامية، ومنها العراق، الذي يعاني من هذه المشكلات بصورة كبيرة، حيث يؤثر حجم الإنفاق الحكومي على عرض النقد وذلك فيما يتعلق بإصدار العملة لذلك فهو يؤثر على حجم المعروض النقدي من خلال عمليات إصدار العملة لتمويل حجم النفقات العامة للدولة.

ب. **الإيرادات الضريبية:** استناداً إلى قيمة اختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (12.6374) وقيمته الاحتمالية (0.000) والتي هي أقل من المستوى (1%) فهذا يعني أن هناك تأثير معنوي موجب للإيرادات الضريبية في عرض النقد في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%)، يعني ذلك عند زيادة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة عرض النقد الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (12.68%) بافتراض ثبات كل من الإنفاق الحكومي، عجز الموازنة، والدين العام عند مستويات معينة. وينص منطوق النظرية الاقتصادية في مثل هذه الحالة على أن العلاقة بين الإيرادات الضريبية وعرض النقد الضيق تكون عكسية، حيث إن زيادة الإيرادات الضريبية يؤدي إلى نقصان حجم العملة في التداول وكذلك نقصان الودائع الجارية للأفراد. أما نتيجة عدم تحقق هذه العلاقة هنا يعزى إلى أن جميع متغيرات النموذج تم أخذها كنسب إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ج. **عجز الموازنة:** استناداً إلى قيمة اختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (-2.3724) وقيمتها الاحتمالية (0.037) والتي هي أقل من المستوى (5%)، فهذا يشير إلى وجود تأثير معنوي سالب لعجز الموازنة في عرض النقد في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (5%)، يعني ذلك عند زيادة نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإن ذلك يؤدي إلى تراجع نسبة عرض النقد الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (0.17%) بافتراض ثبات كل من الإنفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية، والدين العام عند مستويات معينة. وتتفق هذه النتيجة مع منطوق النظرية الاقتصادية التي تبين أن العلاقة عكسية ما بين عجز الموازنة وعرض النقد الضيق، حيث أن زيادة عجز الموازنة يعني تجاوز حجم النفقات العامة على الإيرادات العامة وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقد الضيق.

د. **الدين العام:** استناداً إلى قيمة اختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (4.0876) وقيمتها الاحتمالية (0.002) والتي هي أقل من المستوى (1%) فهذا يعني أن هناك تأثير معنوي موجب للدين العام في عرض النقد في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%)، يعني ذلك عند زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة عرض النقد الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (0.009%) بافتراض ثبات كل من الإيرادات الضريبية، عجز الموازنة، والدين العام عند مستويات معينة. ويلاحظ أن تأثير الدين العام في عرض النقد يعد ضعيفاً جداً. وتتفق هذه النتيجة مع منطوق النظرية الاقتصادية من أن زيادة الدين العام أو الحكومي يكون عادةً لغرض تغطية النفقات الحكومية المتزايدة وهذه بدورها تعمل على زيادة عرض النقد الضيق، والعكس صحيح.

هـ. **معنوية الأنموذج:** بالرجوع إلى قيمة اختبار (F) للأنموذج والبالغة (33.1092) وقيمتها الاحتمالية (0.000) والتي هي أقل من المستوى (1%)، فهذا يعني أنه بصورة عامة فإن الأنموذج القياسي المقدر يعد معنوياً من الناحية الإحصائية وعند مستوى معنوية (1%)، بمعنى أن جميع متغيرات السياسة المالية مجتمعة تؤثر معنوياً في عرض النقد في الأجل الطويل. فضلاً عن ذلك فإن الأنموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية إذ أن (90%) من التغيرات في عرض النقد الضيق سببها متغيرات السياسة المالية الواردة بالأنموذج (4.8).

٢. **تقدير وتحليل العلاقة قصيرة الأجل:** يعرض الجدول رقم (٣) نتائج تقدير الأنموذج القياسي $ARDL(1,2,3,3,3)$ الذي يبين أثر متغيرات السياسة المالية في عرض النقد للعراق في الأجل القصير. إذ يتضح من نتائج الجدول أن الأنموذج القياسي المقدر للعراق في الأجل القصير هو:

$$\begin{aligned} \Delta \hat{Y}_t = & 0.208\Delta X_{1t} - 0.362\Delta X_{1t-1} + 4.179\Delta X_{2t} - 11.028\Delta X_{2t-1} \\ & - 6.080\Delta X_{2t-2} \\ & - 0.176\Delta X_{3t} - 0.537\Delta X_{3t-1} - 0.158\Delta X_{3t-2} - 0.001\Delta X_{4t} \\ & - 0.007\Delta X_{4t-1} \\ & - 0.003\Delta X_{4t-2} \dots \dots (4.10) \end{aligned}$$

يوضح الجدول رقم (٣) نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات السياسة المالية وعرض النقد للعراق خلال المدة (1990-2020) وكما يأتي:

الجدول (٣): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات السياسة المالية وعرض النقد للعراق خلال المدة (1990-2020)

ARDL Short Run Form Dependent Variable: ΔY_t Selected Model: ARDL (1,2,3,3,3) Case 3: Unrestricted Constant and No Trend Sample: 1990-2020				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ΔX_{1t}	0.208160	0.054051	3.85115**	0.003
ΔX_{1t-1}	-0.362129	0.091825	-3.94367**	0.002
ΔX_{2t}	4.179559	0.823496	5.07538**	0.000
ΔX_{2t-1}	-11.02827	1.697641	-6.49623**	0.000
ΔX_{2t-2}	-6.079625	1.369905	-4.43799**	0.001
ΔX_{3t}	-0.176460	0.094075	-1.87574 ^{n.s}	0.087
ΔX_{3t-1}	-0.536768	0.079899	-6.71812**	0.000
ΔX_{3t-2}	-0.158477	0.075614	-2.09587 ^{n.s}	0.060
ΔX_{4t}	-0.000549	0.002889	-0.19003 ^{n.s}	0.853
ΔX_{4t-1}	-0.007378	0.002995	-2.46325*	0.031
ΔX_{4t-2}	-0.003337	0.002041	-1.63494 ^{n.s}	0.130
R-squared	0.785363	Mean dependent var.		0.495468
Adjusted R-squar.	0.883653	S.D. dependent var.		6.562587
S.E. of regression	2.238477	Akaike info criterion		4.753886
Sum squared resid.	75.16170	Schwarz criterion		5.372409
F-Stat.	18.089**	Hannan-Quinn criter.		4.942975
Sig. (F-Stat)	0.000	Durbin-Watson stat		2.278453
** significant at 1% level				
* significant at 5% level				
n.s not significant				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يتبين من الجدول رقم (٣) ومن المعادلة (4.10) ما يأتي:

أ. **الإنفاق الحكومي:** استناداً إلى قيمتي اختبار (t) لهذا المتغير والبالغتين على التوالي (3.8512) و (3.9437) وقيمهما الاحتمالية (0.003) و (0.002) والتي هي أقل من المستوى (1%)، فهذا يعني أن هناك تأثير معنوي للإنفاق الحكومي في عرض النقد في الأجل القصير وعند مستوى معنوية (1%). فعند زيادة نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ب (1%) في سنة ما فإن ذلك

يؤدي إلى زيادة نسبة عرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة نفسها ب (0.21%) وتراجعها في السنة التالية ب (0.36%)، بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة المالية عند مستويات معينة. من ذلك نجد أن تأثير الإنفاق الحكومي في عرض النقد في السنة نفسها يكون موجباً، بينما يكون تأثيره في السنة التالية سالباً.

ب. **الإيرادات الضريبية:** استناداً إلى قيم اختبار (t) لهذا المتغير والبالغة على التوالي (5.0754)، (-) 6.4923 و (-4.43799) وقيمها الاحتمالية (0.000)، (0.000) و (0.001) والتي هي أقل من المستوى (1%)، فهذا يعني أن هناك تأثير معنوي للإيرادات الضريبية في عرض النقد في الأجل القصير وعند مستوى معنوية (1%). فعند زيادة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ب (1%) في سنة ما فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة عرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة نفسها ب (4.18%) وتراجعها في السنة التالية ب (11.02%)، وتراجعها في السنة اللاحقة ب (6.08%) بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة المالية عند مستويات معينة. من ذلك نجد أن تأثير الإيرادات الضريبية في عرض النقد في السنة نفسها يكون موجباً، بينما يكون تأثيره في السنتين السابقتين سالباً.

ج. **عجز الموازنة:** استناداً إلى قيمة اختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (-6.7181) وقيمتها الاحتمالية (0.000) والتي هي أقل من المستوى (1%)، فهذا يعني أن هناك تأثير معنوي سالب لعجز الموازنة في عرض النقد في الأجل القصير وعند مستوى معنوية (1%). فعند زيادة نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ب (1%) في سنة ما فإن ذلك يؤدي إلى تراجع نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة التالية ب (0.54%) بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة المالية عند مستويات معينة. بينما لم يظهر تأثير عجز الموازنة في السنة نفسها على عرض النقد.

د. **الدين العام:** استناداً إلى قيمة اختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (-2.4633) وقيمتها الاحتمالية (0.031) والتي هي أقل من المستوى (5%)، فهذا يعني أن هناك تأثير معنوي سالب للدين العام على عرض النقد في الأجل القصير وعند مستوى معنوية (1%). فعند زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ب (1%) في سنة ما فإن ذلك يؤدي إلى تراجع نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة التالية ب (0.007%) بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة المالية عند مستويات معينة. من ذلك يظهر التأثير الضعيف جداً للدين العام على عرض النقد في السنة التالية. بينما لم يظهر تأثير الدين العام في السنة نفسها على عرض النقد.

هـ. **معنوية الأنموذج:** بالرجوع إلى قيمة اختبار (F) للأنموذج والبالغة (18.089) وقيمتها الاحتمالية (0.000) والتي هي أقل من المستوى (1%)، فهذا يعني أنه بصورة عامة فإن الأنموذج القياسي المقدر يعد معنوياً من الناحية الإحصائية وعند مستوى معنوية (1%)، بمعنى أن جميع متغيرات السياسة المالية مجتمعة تؤثر معنوياً في عرض النقد في الأجل القصير. فضلاً عن ذلك فإن الأنموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية حيث أن (88%) من التغيرات في عرض النقد الضيق سببها متغيرات السياسة المالية الواردة بالأنموذج (4.10).

ثانياً. اختبار التكامل المشترك يظهر من خلال الجدول (٤):

الجدول (٤): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات السياسة المالية وعرض النقد للعراق للمدة (1990-2020) باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Sig. F	I(0)	I(1)
F-statistic	8.0216**	10%	2.45	3.52
K	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
** significant at 1% level				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

نلاحظ من الجدول رقم (٤) أن قيمة (F) البالغة (8.0216) وهي قيمة أكبر من الحد الأعلى I(1) وعند جميع مستويات المعنوية، عليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة بعدم تساوي معاملات العلاقة طويلة الأجل ومساواتها بالصفر، بمعنى وجود التكامل المشترك وعند مستوى معنوية (1%) بين متغيرات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية، عجز الموازنة، والدين العام) وبين عرض النقد الضيق في الأجل الطويل. كما يبين الجدول رقم (٥) تصحيح الخطأ بين متغيرات الدراسة وهي كالاتي:

الجدول (٥): معامل أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) للعلاقة طويلة الأجل بين متغيرات السياسة المالية وعرض النقد في العراق للمدة (1990-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECT _{t-1}	-1.3653	0.1834	-7.3955**	0.0000
** significant at 1% level				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

تؤكد نتائج الجدول رقم (٥) وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج، أي إن هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات السياسة المالية وعرض النقد، حيث يظهر حد تصحيح الخطأ أو معامل التكامل المشترك بقيمة سالبة ومعنوية عند (1%) وتقدر قيمته بـ (-1.3653) وهو يشير إلى مقدار التغير في عرض النقد نتيجة انحراف كل من الإنفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية، عجز الموازنة والدين العام في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة لكل منها، أي إن عرض النقد سيستغرق ثمانية أشهر تقريباً ليعود إلى قيمته التوازنية بعد آثار الصدمات في متغيرات السياسة المالية لأن

$$\frac{1}{1.3653} = 0.73 \cong 8 \text{ months}$$

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

١. فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنه بين متغيرات السياسة المالية وعرض النقد الضيق والتي تطابقت في تأثيراتها واتجاهاتها ما بين الأجلين القصير والطويل. فبالنسبة للأجل الطويل
٢. تعد الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات السياسة المالية التي تؤثر تأثيراً إيجابياً في عرض النقد الضيق.

٣. يليها التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالمرتبة الثانية.
 ٤. ثم يأتي التأثير السلبي لمتغير عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالمرتبة الثالثة.
 ٥. وأخيراً التأثير الإيجابي لمتغير الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالمرتبة الرابعة من حيث التأثير في عرض النقد الضيق. أما بالنسبة للأجل القصير.
 ٦. فبالمثل تُعد الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات السياسة المالية التي تؤثر تأثيراً إيجابياً في عرض النقد الضيق،
 ٧. يليها التأثير الإيجابي لمتغير الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالمرتبة الثانية،
 ٨. بينما لم يظهر تأثير كل من مؤشر عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومتغير الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عرض النقد الضيق في السنة نفسها بل امتد تأثيرهما السلبي في عرض النقد لثلاث سنوات سابقة
 ٩. وجود علاقة تكامل مشتركة طويلة الأجل يبين مؤشرات السياسة المالية وعرض النقد الضيق لدى دولة العراق، فعندما تنحرف نسبة عرض النقد الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى القصير فإنه يتصحح بنسبة (136%) من هذا الانحراف في السنة، أي إن عرض النقد الضيق يستغرق ما يقارب ثمانية أشهر ليصل إلى قيمته التوازنية.
 ١٠. تلعب السياسة المالية في العراق دوراً كبيراً في التأثير بمجمل الاقتصاد العراقي من خلال قنوات متعددة لعل من أبرزها حجم الكتلة النقدية
- ثانياً. المقترحات:**

١. ضرورة مراعاة الحكومة لمسألة التركيز على عرض النقد ولاسيما النقد في التداول عند صياغته لسياسته في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
٢. توجيه جهود البحث العلمي نحو دراسات أعمق لأثر أوجه النفقات العامة حسب القطاعات الاقتصادية على عرض النقد، وهنا يمكن الوقوف على القطاعات الاقتصادية ذات التأثير القوي في عرض النقد وتلك التي قد لا تؤثر فيه، مما يساعد على التخطيط المستقبلي للسياسة النقدية.
٣. توجيه النفقات العامة بما ينمي المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي عن طريق النهوض بالقطاعات الاقتصادية المنتجة عن طريق إجراء تغييرات بنوية داخل الهيكل الاقتصادي تنهض بباقي القطاعات وترفع من نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
٤. يمكن للسياسة المالية وعبر أدواتها المالية المختلفة أن تقوم بتكملة عمل السياسة النقدية وتحقيق أهدافها بالشكل الأمثل من خلال الاستفادة من تأثير أدواتها المختلفة على الكثير من المتغيرات النقدية ومن بينها عرض النقد، وبالتالي فإنه يمكن الاعتماد في أوقات كثيرة على السياسة المالية في تحقيق أهداف تعد من صميم عمل السياسة النقدية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الرسائل والأطاريح:

١. جمعة وآخرون، عبد الرحمن عبيد، (٢٠٢١)، أثر تغير الإيرادات العامة على هيكل اسعار الفائدة في العراق، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد.
٢. خديجة، سنوسي، (٢٠١٥)، دور السياسة النقدية في ظرف المعروض النقدي حالة الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٣، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، جامعة ام البواقي، ص ٤٥.

٣. الشريفي، شيماء عبد الهادي حسين، (٢٠١٩)، تحليل العلاقة المتبادلة بين النفقات العامة والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، جامعة بابل
 ٤. شليق، عبد الجليل، (٢٠١٢)، استخدام ادوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٩، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة.
 ٥. الفتلاوي، حسين ماجد ثامر، (٢٠١٧)، السياسة المالية وأثرها في عرض النقود في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.
 ٦. مباركة وفتحية، حواسوي، بن الصديق، (٢٠١٩)، دور البنك المركزي في ضبط الكتلية النقدية في ظل تعديل الامر ١١-٠٣ المتعلق بالنقد والقروض في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، رسالة ماجستير، جامعة احمد دراية ادرار، ص٧.
 ٧. مطر، فريق جيايد، (٢٠١٢)، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة ١٩٧٠-٢٠٠٩، مقالة، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٨، العدد ٢٥، ص ص. ١٨٩-٢٢٤، ٣٦.
 ٨. مفتاح، صالح، (٢٠٠٢)، النقود والسياسة والنقدية مع الاشارة الى حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٠، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص ٤٥
- ب. البحوث والمجلات العلمية**
١. حمد والمجمعي، مخيف جاسم، حسن زيدان خلف، (٢٠١٨)، تمويل عجز الموازنة العامة العراقية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥ دراسة تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد ٠١، العدد ٤.
 ٢. راضي وحامد، حسن خلف، خلف محمد، (٢٠١٨)، تحليل وقياس العلاقة بين عرض النقود وقواعد السياسة المالية في العراق للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٥، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٢، العدد ٤٢/ج٢
 ٣. صاري، علي، (٢٠١٤)، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة سوق اهراس
 ٤. عبد اللطيف، حدادي، (٢٠١٧)، تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية، مجلة التكامل الاقتصادية، جامعة احمد دراية-الجزائر، مجلد ٥، عدد ٣، ص ٢١-٤٦.
 ٥. العنابي، حسين عشور، (٢٠٢٠)، فاعلية الادوات الكمية بالتحكم في عرض النقد والسيطرة عليه، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي بصفته المسؤول عن رسم السياسة النقدية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، كلية المأمون الجامعة، المجلد ١٥، العدد ٥٠.
 ٦. عريمش، علي جبار، (٢٠٢٠)، تأثير السياسة المالية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥، مجلة الدنانير
 ٧. ميلود، سعدية حديوش، (٢٠١٧)، دراسة العاقبة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٦، مجلة التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد ٣، ص ٣١٨.
 ٨. نجار، احمد منير، (١٩٩٩)، دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة دولة الكويت) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٩٢، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

ج. الكتب

١. السيد علي والعيسى، عبد المنعم، نزار الدين، (٢٠٠٣)، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

٢. السيد علي، عبد المنعم، (١٩٨٤)، اقتصاديات النقود والمصارف، الجزء الاول، مطبعة الجامعة، بغداد

ثانياً. المصادر الاجنبية

1. Mallett, Jacky, Keen, Charles, (2012), Does GDP measure growth in the economy or simply growth in the money supply.

الملحق (١): بيانات ومتغيرات دولة العراق

Year	عرض النقد (GDP من %)	الإنفاق العام (GDP من %)	الإيراد الضريبي (GDP من %)	عجز أو فائض الموازنة (GDP من %)	الدين العام (GDP من %)
1990	27.46	25.35	1.64	-10.17	173.69
1991	58.11	41.22	0.97	-31.26	1202.73
1992	38.15	28.57	0.50	-24.18	979.87
1993	26.87	21.44	0.40	-18.64	1288.21
1994	14.41	12.03	0.21	-10.48	1606.57
1995	10.53	10.32	0.20	-8.72	1592.51
1996	14.77	8.35	0.46	-5.61	1246.86
1997	6.88	4.01	0.48	-1.29	727.59
1998	7.89	5.37	0.75	-2.34	763.89
1999	4.31	3.00	0.67	-0.91	497.94
2000	3.44	2.98	0.65	-0.73	361.74
2001	5.23	5.03	1.12	-1.91	476.43
2002	7.35	7.87	1.45	-3.06	527.93
2003	9.80	6.70	0.00	0.55	786.51
2004	19.06	60.33	0.30	1.63	360.60
2005	15.50	35.87	0.67	19.21	209.90
2006	16.17	40.60	0.62	10.72	105.40
2007	19.49	35.02	1.10	13.97	88.80
2008	17.95	37.83	0.63	13.28	51.80
2009	28.41	40.24	2.55	2.02	64.60
2010	32.42	43.28	1.00	0.10	48.50
2011	29.57	36.24	0.82	13.83	37.10
2012	25.99	41.36	1.10	5.77	32.40
2013	27.23	43.54	1.05	-1.93	44.90
2014	28.08	42.61	0.71	-3.97	36.60
2015	31.47	42.54	1.04	-5.27	51.70
2016	34.69	38.11	1.96	-10.24	54.10
2017	31.53	33.44	2.79	0.90	53.50
2018	26.99	32.21	2.26	10.24	36.10
2019	31.24	42.49	1.53	-1.58	38.10
2020	52.02	38.17	2.37	-6.46	33.90

مصادر البيانات: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية للبنك المركزي، عدد خاص، جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي، سنوات متفرقة.